



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2011

اسم الكاتب: أ.م.د. شيماء معروف فرمان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2467>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.





العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2011

أ.م.د. شيماء معروف فرحان
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

ملخص

يتناول البحث موضوع العلاقات التركية - المصرية بعد عام 2011، أي بعد ثورة يناير 2011 من خلال البحث والتحليل لممارسات تلك العلاقات وتطوراتها والتركيز على مجلل المتغيرات الداخلية والخارجية الحاكمة لتلك العلاقات سواء المتعلق منها بالجانب التركي أو المصري والتركيز على ماهية المصالح والأهداف الحاكمة لأطراف تلك العلاقة واهتمام نقاط التقارب والاختلاف بين الجانبين في ضوء التطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة . ومن ثم يحاول البحث رؤية تأثير تلك المتغيرات بمجملها على مستقبل العلاقات التركية - المصرية .

المقدمة :

انعكست حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عمت منطقة الشرق الاوسط سيما حالة الفوضى والارباك التي شهدتها الدول العربية سلبا على هذه الدول وعلى ممارسات وتطورات علاقاتها الخارجية وهو ما ينطبق تماما على العلاقات التركية - المصرية . فمع سقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك عام 2011 اصبحت تركيا من المؤيدين الاقليميين للنظام الجديد برئاسة

محمد مرسي عام 2013.

الخارجية التركية بذلك جهوداً كبيرة لدعم وتطوير علاقاتها مع مصر من أجل ضمان المصالح التركية وتوطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالات عديدة وصولاً لمرحلة اقامة تحالف استراتيجي يجمع كل من البلدين الا ان هذه العلاقات اصطدمت بمعوقات عديدة تتعلق بكل من اطراف العلاقة ساهمت في تراجع هذه العلاقات سيما بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي اذ عملت تركيا على تغيير مسارها مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر أصبح الخصم بين البلدين من الخصومات الرئيسية في بلدان المشرق العربي¹.

في تموز عام 2013 أعلن الرئيس المصري السيسي أن الجيش قد أطاح بالرئيس السابق مرسي من السلطة من أجل "إنقاذ" مصر من شبح الحرب الأهلية وبذلك انتهت علاقة تركيا - التي

¹ ثامر عباس صحيفة الشرق الأوسط العلاقات التركية الاسرائيلية الخلاف السياسي لايفسد ود العسكرية ، 30 يوليو 2014 <https://aawsat.com/home/article/148621>

حرست على اقامتها مع حكومة مرسي ، وتوترت العلاقة بين الجانبين اثر وصف الرئيس اردوغان للسيسي بأنه "طاغية" واتهم الحكومة المصرية المؤقتة بممارسة "إرهاب الدولة". وفي الوقت نفسه، سمحت تركيا لمؤيدي الإخوان المسلمين من فتح محطات تلفزيونية مناهضة للسيسي بالعمل من تركيا.²

هذه المتغيرات وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسى في عملية التغيير ووضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي جاءت عقب موجة الثورات المضادة خصوصاً موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهده مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا وذلك نتيجة لموقف تركيا الداعم للثورة المصرية ضد الانقلاب العسكري. وفي ظل هذه المعطيات ، نتساءل عن واقع العلاقات التركية - المصرية في وقتنا الراهن وهو ما سنركز عليه في إطار موضوع بحثنا هذا .

1- فرضية البحث

تجه تركيا في إطار علاقاتها الإقليمية سيما علاقتها مع مصر إلى إعادة صياغة علاقتها عبر العمل على استثمار الفرص المترتبة على التغيرات التي تشهدها المنطقة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية فاعلة .

2- أهمية البحث /

تتخلص أهمية البحث في أهمية موضوعة العلاقات بين دولتين تعد إلى وقت قريب من الدول الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط سيما وإن كلاً من الدولتين تتمتع بمقومات القوة التي جعلها من الدول المؤثرة في قضايا محيطها الإقليمي .

3- اشكالية البحث /

تجسد اشكالية البحث في ماهية التحول الذي طرأ على معطيات العلاقات التركية - المصرية اثر التحول في النظام السياسي في مصر وتوجهاته في علاقاته الخارجية سيما مع دولة الجوار الإقليمي تركيا وما تمتص عن ذلك التغيير محددات وعوائق داخلية وخارجية اثرت في مسارات تلك العلاقة وتجهاتها وهو ما يجعل هذه العلاقة محكومة بتلك المعطيات سلباً أم إيجاباً .

4- مناهج البحث /

اعتمد الباحث على عدة مناهج كان اهمها المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي الذي اختص بتحليل معطيات اطراف العلاقة داخلية وخارجياً فضلاً عن المنهج المقارن اينما اقتضت

الضرورة . 5- هيكلية البحث /

قسم البحث إلى محاور عديدة تغطي مفاصيل موضوع العلاقات التركية - المصرية وهي : المقدمة

المحور الأول / واقع العلاقات التركية - المصرية بعد ثورة يناير 2011.

² (ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط) (تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html



المحور الثاني / العلاقات التركية - المصرية .. نقاط التقارب والانقسام .
 المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية - المصرية .
 المحور الرابع / مستقبل العلاقات التركية - المصرية .

المحور الاول/ واقع العلاقات التركية المصرية بعد ثورة يناير 2011

سعت تركيا في الأونة الأخيرة ليكون لها دوراً مهماً في منطقة الشرق الأوسط واستعادة مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في سياق رفتها لشعار "العثمانية الجديدة" والتي تدعى خارجياً إلى سياسة تركية تقوم على ممارسة تركيا دوراً أكبر تلعبه في دول المنطقة التي كانت تحت الحكم العثماني سابقاً بالإضافة إلى الرجوع إلى الثقافة والتقاليد العثمانية داخل تركيا من هذا المنطلق ، تبنيت تركيا رؤية جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضايا المنطقة العربية خصوصاً عقب ثورات الربيع العربي ترتكز هذه الرؤية على توظيف كافة أدواتها الثقافية والتاريخية والسياسية لدى دول وشعوب المنطقة سيما مع مصر موضوع الدراسة.³

وبهدف الاستفادة من أوضاع ما بعد الثورة في مصر عملت تركيا من أجل إقامة تحالف استراتيجي معها نظراً لما تتمتع به مصر من مقومات قوة وقدرات تؤهلها لاستعادة مكانتها الإقليمية عربياً وأفريقياً وتفعيل قواها الكامنة، ودعت تركيا ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة المصرية على لسان أردوغان الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى الاستجابة لمطالب الشعب المصري وهو خطاب عبر عن مكانة مصر لدى تركيا ودعمها لها في الانتقال إلى حياة ديمقراطية ومنذ ذلك الحين حظيت العلاقات التركية - المصرية بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط نظراً لطبيعة المؤهلات التي تتمتع بها مصر سواء ما يتعلق منها بالموقع الجغرافي المهم لمصر كونها تشكل بوابة تركيا نحو الشرق الأوسط والقارتين الأفريقية.

ثمة مرحلة جديدة شهدتها العلاقات المصرية - التركية ابان حكم الرئيس محمد مرسي في مصر وقد عبرت تلك المرحلة عن رغبة الطرفين و حاجتهم الماسة لإعادة النظر في علاقاتهما الخارجية فضلاً عن حاجة تركيا لمصر بوصفها دولة عربية مهمة ومؤثرة في توازنات القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط يساعدها في تحقيق مساعيها تلك وصول النظام الجديد في مصر برئاسة مرسي الذي يحمل أفكاراً قريبية من أفكار النظام القائم في تركيا فكلاهما ينتمي لفكر جماعة الإخوان المسلمين بشقيه الأيديولوجي والتنظيمي.

إلى جانب الأهداف والمصالح السياسية التي تتمحور حولها تلك العلاقات هنالك أيضاً هدف البلدين إلى إعادة ارساء العلاقات الاقتصادية بينهما توجت هذه العلاقات بزيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك - رجب طيب أردوغان على رأس وفد يضم 14 وزيراً، و200 رجل أعمال إلى مصر يومي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2012⁴.

³ سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر ، 2 ، ابريل ، 2016 ترك برس
<https://www.turkpress.co/node/20261>

⁴ د. ايمن السيد عبد الوهاب ، السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والمعانعات الإقليمية والدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2017 / 3 / 27 على الموقع
<http://acpss.ahram.org.eq/News/16265.aspx>

توجت تلك الزيارة بتوقيع اتفاقية مهمة بين الطرفين يتم بموجبها إعطاء مصر قرضاً ميسراً بقيمة مليار دولار وبالمقابل فتح الأسواق المصرية للاستثمارات التركية ومصاعقها لتصل إلى خمس مليارات دولار كما تم توقيع 27 اتفاقية ثنائية في عدة مجالات منها التجارة والاستثمار، التعليم الصحة، البنية التحتية والنقل. وبذلك شكلت مرحلة ما بعد ثورة يناير في مصر انعطافه ايجابية في مسار العلاقات التركية المصرية.

وعلى اثر اندلاع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس محمد مرسي في الثلاثين من حزيران 2013 والاطاحة بحكمه دخلت العلاقات بين تركيا ومصر منعطفاً خطيراً قد يكون الأول في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث تبني النظام التركي سياسة معادية للترتيبات الجديدة التي أعقبت ثورة 30 / حزيران وإعلان القوى الوطنية بقيادة عبد الفتاح السيسي في 3 / تموز لخارطة الطريق التي تقضي بازاحة مرسي والنظام الحليف لتركيا من الحكم وهو مارضته تركيا تماماً وعدته انقلاباً ضد رئيساً منتخب.

عدت مصر الموقف التركي هذا موقفاً معادياً واستفزازياً وردت باستدعاء السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية وإبلاغه استياء مصر من التصريحات التركية تجاه الأوضاع الجديدة في مصر ولكن دون حصول أي تغيير يذكر في الموقف التركي.

وتصاعدت وتيرة الازمة بين الطرفين عندما قامت مصر بطرد السفير التركي لدى مصر في 23 / تشرين الثاني 2013 الفعل الذي قامت تركيا على اثره باستدعاء الخارجية التركية القائم بالأعمال المصري لديها وأبلغته بأنه شخص غير مرغوب فيه.⁵

وازداد الامر سوءاً عقب الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في 15 / تموز 2016 عندما قام مجموعة من الجنرالات داخل الجيش التركي بالإعلان عن تسلم زمام الحكم في تركيا وأكداوا في بيان لهم أنه تم تعيين مجلس سلام لقيادة السلطة في البلاد وتعليق العمل بالدستور، وفرض الأحكام العرفية على كامل أراضي الدولة؛ ثم ما لبث أن أعلن الرئيس التركي ونظامه فشل الانقلاب وتعقب العسكريين المتورطين فيه.

وكغيرها من الدول التي عبرت عن موافقها تجاه الانقلاب العسكري في تركيا اتخذت مصر موقفاً تجاه هذا الانقلاب وتحول هذا الموقف حول مستويين الاول : المستوى الرسمي⁶:

والذي تمثل باعتراض مصر على عبارة "ضرورة احترام الحكومة المنتخبة ديموقراطياً بتركيا" والتي جاءت في بيان مجلس الأمن للتنديد بالمحاولة الانقلابية في تركيا وهو ما يؤشر تأييد مصر ضمناً للانقلاب العسكري في تركيا مما أثار حفيظة الجانب التركي من الموقف المصري هذا.

الثاني: غير الرسمي:

⁵ د. علي جواد معموض ، تحول مفاجئ : مستقبل العلاقات المصرية - التركية ، 2014/12/24، [المركز العربي للبحوث](http://www.acrseq.org/11258)

⁶ السياسة الصادقة والأخلاقية.(مركز كارنيجي للشرق لاوسيط ، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير ، <https://carnegie-mec.org/events/3241>



ويتمثل بموقف وسائل الاعلام المصري التي قامت بشن حملات اعلامية مناهضة لتركيا بسبب ايواء تركيا لعناصر من الاخوان المسلمين والمعارضين للنظام المصري كما رحب الاعلام المصري بالانقلاب العسكري في تركيا دون التأكيد من نجاحه مما ساهم في زيادة حدة التوتر والخلاف بين الطرفين .

المحور الثاني / العلاقات التركية - المصرية .. نقاط التقارب والالتقاء .

بعد سنوات عديدة لانقطاع العلاقات بين الطرفين اعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها رغبتها في تجاوز الخلافات القائمة بينها وبين تركيا وجاء هذا الموقف ردا على رغبة مماثلة من الجانب التركي . على سبيل المثال ارسلت مصر وفدا رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية المصري الى اسطنبول للمشاركة في قمة التعاون الاسلامي من اجل القدس ، وبالمقابل اظهرت التصريحات الصحفية لاردوغان عقب هذه القمة رغبته في تجاوز الخلاف مع مصر وتحسين العلاقات من خلال العفو عن السجناء السياسيين هناك دون الاشارة الى الانقلاب العسكري .

وثمة قضايا مهمة يمكن ان تساعد في تسریع التقارب بين الجانب التركي والمصري سيما ان الطرفين حرصا على تحديد الملف الاقتصادي دون ان يدخل في دائرة التوتر والقطيعة الى جانب قضايا اخرى مهمة منها⁷:

1- توفر علاقتهما مع اسرائيل

تعد تركيا من أكثر الدول الإسلامية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل هذه العلاقات التي نمت وتطورت بشكل ملحوظ خلال حكم الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وبرغم تذبذب تلك العلاقات في الآونة الأخيرة بين التعاون والتوتر إلا ان العلاقات العسكرية بقيت خارج نطاق ذلك التوتر .

ورغم إعلان تركيا تعليق التعاون العسكري بين البلدين في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات التركية إلى غزة عام 2010 وقتل عشرة أتراك على متنه السفينة «مافي مرمرة» التي هاجمتها البحرية الإسرائيلية فإن تقارير عدة أشارت إلى استمرار هذا التعاون من خلال اتفاقيات موقعة بين البلدين يزيد عدد العسكري منها على 60 اتفاقية . ولعل آخر تعاون عسكري بين تركيا وإسرائيل كان عام 2013 حيث زودت إسرائيل تركيا بمعدات عسكرية منها أجهزة إلكترونية بقيمة 100 مليون دولار لطائرات مزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا (أوكس)⁸.

لكن هذه العلاقات انتابها التوتر بعد ادانة تركيا لإسرائيل ومطالبة العالم بمحاسبتها وفق القانون الدولي عبر الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية ووضعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل تحت الاختبار الصعب والذي ارتبك إسرائيل في التعامل معه، كما نجحت تركيا في إيصال رسالتها إلى الولايات المتحدة وبشكل جاد وحازم . وأعلنت تركيا كلها عبر خطاب رئيس وزرائها طيب رجب أردوغان أنها مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وأنها لن تتوقف حتى يرفع

⁷ د. برهان كور أوغلو ، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة : الواقع والطموحات ،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/2011103010241148202.html>

⁸ المصدر نفسه.

الحصار عن قطاع غزة، وأن على إسرائيل أن تدفع ثمن عدوانها على قافلة أسطول الحرية وقتلها للمواطنين الأتراك.⁹

انتهى ذلك التوتر بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي وتجميد العلاقات التركية مع إسرائيل في المجالات العسكرية والداعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها الحربية نحو شرق البحر المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسرائيلية على مياه المتوسط. وقد جاءت هذه التطورات بعد صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف بتقرير "بالمرا" بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وهو التقرير الذي أضفى الشرعية على حصار غزة.¹⁰

كما تحركت تركيا بالضد من إسرائيل خلال رئاستها لمنظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أنها حليف للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك صلات مع إدارة الرئيس دونالد ترامب. واختار أردوغان التصعيد ضد إسرائيل.

اما مصر ، فقد اعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منذ توليه رئاسة الجمهورية بصفة رسمية في حزيران 2014 واعلن في خطابه الاول " اننا سنعمل على تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية" ، وبذلك شكل ملف القدس الشرقية يمثل قضية خلافية في العلاقات المصرية الإسرائيلية وتوترت علاقات مصر مع إسرائيل بعد مقتل جنودها على الحدود، ورفض إسرائيل الاعتذار أو تحمل المسؤولية فاندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة واستلمت روح الموقف التركي تجاه إسرائيل ، وقامت بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وهو ما اضطر السفير الإسرائيلي إلى مغادرة مصر.¹¹

2- وقوف الدولتين بالضد من تمدد النفوذ الإيراني

تارياً، اتسمت العلاقات التركية - المصرية بالصراع والتنافس على منطقة المشرق العربي والخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى وتصاعد هذا التنافس من جديد بين القوتين الإقليميتين في ملفات عديدة في الشرق الأوسط اهمها في العراق وسوريا ولبنان حيث اتخذ ذلك التنافس ابعاداً متداخلة تدخل فيها بعد الطائفي والديني بالمصالح الاقتصادية والنفوذ الإقليمي بالدور السياسي.

ركزت تركيا في سبيل سعيها هذا على روابطها الدينية والثقافية والاقتصادية مع دول وشعوب المنطقة فكون تركيا دولة سنية يُعد سبباً قوياً لقبولها عربياً وإسلامياً في مواجهة ما يوصف لدى بعض المراقبين "بالمد الشيعي المدعوم من إيران".

إن حالة الصراع المستتر بين تركيا وإيران على ملاً الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة في السنوات الأخيرة بدا جلياً بشكل أوضح بعد الثورات العربية. ولعله تجلى في الدعم الإيراني للنظام السوري وحشد إيران لكافة قواها من أجل الإبقاء على نظام بشار الأسد خشية تحول النظام السوري إلى نظام ديمقراطي ذات أغلبية سنية، قد يحول دون استمرار النفوذ الإيراني في

⁹ المصدر نفسه.

¹⁰ سمير صالح، تركيا ومصر مصالحة صعبة لن يحن وقتها/<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/7/9/>

¹¹ المصدر نفسه.



المنطقة. وتتفق مصر وتركيا بكونهما حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية في قدرتهما على الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط¹².

ثانياً/ التقارب في المجال الاقتصادي .

أن العامل الاقتصادي يمثل محوراً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية، فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما سوريا واليمن ولبيها ومصر والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون للكبات واضحة جرأة وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.

حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال العام 2010 إلى ما يقارب 3.1 مليارات دولار، بينما 900 مليون دولار صادرات مصرية للسوق التركي، فيما تتجاوز الاستثمارات التركية في السوق المصري مليار دولار. وترتبط الدولتان باتفاقية تجارة حرة موقعة في عام 2007.

وفي عام 2011، صرخ وزير الطاقة التركي تانر يلدز بأن بلاده تعتمد التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، وأنها تدرس استيراد الغاز منها^[15]. وتم توقيع مذكرة تفاهم في مجال الطاقة مع مصر تتعلق الأولى بالتعاون مع طرف ثالث، والأخرى خاصة بالكهرباء. وتعتمد تركيا مد خط لنقل الكهرباء بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر ولبيها خلال سبع أو ثمان سنوات¹³.

زار الرئيس التركي مصر ثلاث مرات، وكان هناك كذلك زيارتين رئاسيتين من مصر إلى تركيا فيما بين 2009 و2012. علاوة على ذلك، بعد انقطاع 15 عام، زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مصر مرتان الأولى في 2011 والثانية في 2012.

تم التوقيع على ما يقرب من 50 اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات. بالاتفاقيات الجديدة التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، وصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى 100 اتفاقية.

وظل العامل الاقتصادي ولايزال مدخلاً أساسياً من مداخل التقارب بين تركيا ومصر بعد الانقلاب العسكري في مصر وتولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في حزيران 2014 وحاجة مصر إلى إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة

¹² المصدر نفسه.

¹³ د. علي جواد معاوض ، مستقبل العلاقات التركية - المصرية : تحول مفاجيء ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، <http://www.acrseg.org/11258>

الاقتصادية في العالم العربي وبالمقابل تبذل تركيا جهوداً حثيثة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مصر مما يؤشر وجود رغبة متبادلة بين الطرفين للنهوض بعلاقتهما الاقتصادية¹⁴. وهذا ما تجسد في زيارته الرئيس التركي أردوغان إلى مصر بصحبة ستة من وزرائه وعدداً كبيراً من المسؤولين والمستشارين السياسيين وأكثر من 250 رجل أعمال ومستثمر تركي، حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من 3,5 مليار دولار هذا العام إلى 5 مليارات عام 2014م ليصبح 10 مليارات عام 2015.

وبلغ متوسط الاستثمار المصرية المباشرة في تركيا، خلال الـ 14 عاماً، نحو 4,1 مليون دولار تقريباً. وهو مبلغ متواضع مقارنة بحصة تركيا من الاستثمارات الأجنبية، والتي كانت لا تقل عن 13 مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال تلك الفترة.

وبلغت الاستثمارات التركية المباشرة لمصر تراكمياً نحو 402,3 مليون دولار خلال الفترة من 2005 وحتى 2015، وبمتوسط سنوي يصل إلى 36,5 مليون دولار، وبعد عام 2012/2013 هو الأفضل بالنسبة لاستقبال مصر للاستثمارات التركية المباشرة، حيث بلغت في هذا العام 169 مليون دولار، بينما يُعد عام 2004/2005 هو الأقل من حيث تدفق تلك الاستثمارات بنحو 0,2 مليون دولار، ويمكن تفسير تزايد الاستثمارات التركية في عام 2012/2013، بحالة التفاؤل التي سادت مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بعد الانتخابات المصرية في 2012، حيث توقيع الكثيرون حدوث أفاق إيجابية للعلاقات بين البلدين، لما يجمع بين المشروع التركي والمصري في هذا العام من عوامل الاستقلال والرغبة في بناء اقتصادات تنموية¹⁵.

وتوجهت الاستثمارات التركية نحو مجالات الصناعة والزراعة بشكل كبير، وهي ابرز ما يحتاجه الاقتصاد المصري في هذه المرحلة. فإذا كانت الشركات في مجال الصناعة والزراعة تمثل 55.9% من إجمالي عدد الشركات التركية، فيما يمثل 84.5% من إجمالي رؤوس أموال الشركات التركية بمصر، فهذا يعني استفادة الناتج المحلي الإجمالي المصري، بالإضافة سلع وخدمات، وكذلك حصيلة من الصادرات وإن صغر حجمها¹⁶.

وبذلك يتضح إن التحركات التركية في المجال الاقتصادي وما تبعها من زيارة أردوغان إلى تونس وليبيا كانت بمثابة "حملة تعويضات" لرجال الأعمال والمستثمرين الأتراك، وضخ المزيد

¹⁴ المصدر نفسه.

¹⁵ سونر جاغايياتي ، اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا في الشرق الأوسط ، معهد واشنطن ، لسياسة الشرق الآلنی .

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east>

¹⁶ سعيد الحاج ، محددات السياسة التركية ازاء مصر

<https://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/04/turkey-foriegn-policy-egypt.pdf>



من الاستثمارات التركية، فضلاً عن تعزيز النفوذ الاقتصادي في دول ما بعد الثورات في مرحلة إعادة البناء للأقتصاد التركي .

المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية - المصرية .

ما لا شك فيه ، ان تطور العلاقات التركية-المصرية في الوقت الراهن نحو السلب او الايجاب سيظل مرتبطا بمجموعة من العوائق والمحددات ، منها ما هو داخلي يتعلق بالطرفين المصري والتركي ، والأخر خارجي يتعلق بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

فعلى المستوى التركي، يمكن القول: إن السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتمامها وتكشف مشروعياتها تجاهها منذ اندلاع الثورة المصرية، غير أن استمرارية هذه الرؤية والاستراتيجية التركية مرهونة بجملة من العوامل التي يمكن ان تحد من تطور هذه العلاقات وهي¹⁷:

1- محددات على المستوى الداخلي .

حرست تركيا في اطار ساستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة على إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مع دول العالم العربي، كان آخرها تأسيس مجلس أعلى للحوار الاستراتيجي بين مصر وتركيا. وهو أسلوب سياسي تركي يتنسم بالمبادرة والاستباقية. وتشير هذه الحركية الفائقة إلى مدى الإصرار التركي على الولوج إلى العالم العربي عبر بواباته المختلفة السياسية والاقتصادية والdiplomatic .

كما أن هذا الاقتراب التركي بات يحظى بقبول متزايد من قبل مصر على المستويين الرسمي والشعبي على مستويات مختلفة بعد عقود من "الارتياب" في نظرية كلا الطرفين إلى بعضهما البعض، ولعل ذلك التقبل المصري للمبادرات والمشروعات التركية يرجع إلى رغبة مصر في الاضطلاع بدور رئيسي في إحداث التوازنات وصناعة السلام في الشرق الأوسط، خاصة في فترة ما بعد اندلاع الثورات في العالم العربي ، فالمتتابع للتقطاع التحركات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي مع محاولات إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط من قبل القوى الدولية، ودعم بعض القوى الإقليمية، يلاحظ العديد من المفارقات التي تعكس حجم ما تواجهه مصر من تحاذيب ما بين دعاوى تحفيز وجذب، وبين ضغوط ومحاصرة إقليمية ودولية .

وعلى خلفية التحولات المتضارعة على المستويين الإقليمي والعالمي، بات هناك مجموعة من الثوابت المهمة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية، تتمثل في دعم الدولة القومية، من ناحية، وعدم الانزلاق في حروب أهلية طائفية وأيديولوجية من ناحية ثانية، ورفض الأحلاف العسكرية الدولية من ناحية ثالثة، والحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من ناحية رابعة، وضبط النفس عند الأزمات من ناحية خامسة، فضلا عن تدعيم العلاقات التعاونية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويرى الكثير من الباحثين والمهتمين في الشأن المصري ومنهم الدكتور ايمن السيد عبد الوهاب في مقال له بعنوان "السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية" أن هذه الثوابت من شأنها أن تقلل هامش المناورة المصرية، لا سيما تجاه ملفات وقضايا تمس صميم الأمن القومي المصري، ودورها ومسؤولياتها الإقليمية. ومع أهمية إعادة تحديد ملامح

¹⁷ عودة العلاقات الاقتصادية المصرية - التركية ، موقع مركز البديل ، الرابط

<https://elbadil-pss.org/2017/12/24/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9>

الدور المصري المطلوب ومتطلباته وتكلفته، فإن تحديد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ذات التأثير السلبي على المصالح العليا المصرية يقتضي بالتبعة زيادة هامش المناورة والتحرك إقليمياً ودولياً. وهنا يمكن التحدى أو المأزق ما بين متطلبات تفعيل الدور وتحمل تكلفته وهى كبيرة ومتحدة المستويات والاتجاهات، وبين القبول بالحد الأدنى والممانعة التي تضعها العديد من القوى الإقليمية قبل الدولية¹⁸. كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نساءً وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي. وتعود حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصراً داخلياً غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية نظراً لارتباطها بعملية الصراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة ترتكز على تحقيق المطالب الشعبية لاسيما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويمكن القول: إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسه في فترة ما بعد الثورة المصرية قد يؤثر سلبياً على سياسات التقارب التركي-المصري، لاسيما مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضايا الشأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتفاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة.

2. محددات خارجية

توسعت ميادين المواجهة الاستراتيجية بين مصر وتركيا شمالاً وجنوباً وغرباً، وبالشكل الذي اعد الى الأذهان صراعات دول منطقة الشرق الأوسط في ستينيات القرن الماضي على النفوذ. تجسدت هذه المواجهة في محاولة تركيا التوغل الى مناطق النفوذ المصري يقابلها خطوات مصرية لمواجهة التحرك التركي ، عبر إغلاق المنافذ التي من الممكن ان تتفد منها تركيا الى المجال الحيوي المصري واصبحت السودان وليبيا وشرق البحر المتوسط، مناطق دائمة لفعاليات هذه المواجهة المستمرة منذ عام 2013.

في ليبيا، دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة حملة الجنرال خليفة حفتر ضد الميليشيات الإسلامية التي قيل إنها مدعومة من تركيا. حتى إن السيسي استعمل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 ورقة قبرص، وعقد قمة ثلاثة مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة تحت البحر قبالة سواحل قبرص إلى مصر. ومن شبه المؤكد أن السيسي كان يسعى إلى تحدي السلطة التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت نفسه، ينظر السيسي إلى أردوغان كمنافس له في شؤون المشرق العربي، والأهم من ذلك، في السياسة. فقد فاز الزعيم التركي المتحالف مع محمد مرسي بأربع انتخابات متتالية، ثلاثة منها برلمانية وواحدة رئاسية، وأظهر نفسه بصورة النموذج اللامع للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط. أما في نجاح أردوغان، فيرى السيسي تجسيداً لخصوصه السياسيين. ويشير ذلك إلى أنه من غير المرجح أن تتعافى العلاقات التركية المصرية في المستقبل القريب، طالما أن أردوغان والسيسي في السلطة. وفي الواقع، من المحتمل أن تزيد المنافسة الإقليمية بين السلطتين من تعذية النزاعات القائمة بدءاً من غزة مروراً بقبرص ووصولاً إلى العراق.

¹⁸ المصدر نفسه.



ويأتي الملف الإسرائيلي على رأس هذه العوامل ایضاً، حيث سيؤثر التدهور المستمر للعلاقات التركية-الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول بقدر استطاعته الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسرائيل في المنطقة، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراقباً لأقصى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة. غير أن كل تحسن سيطرةً على العلاقات التركية-الإسرائيلية يمكنه أن يؤثر سلباً على الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية فإنه بالنسبة لمصر الملف الأبرز وقضيتها الأساسية منذ قيام الجمهورية المصرية¹⁹.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت السياسة الإقليمية أكثر عنفاً بكثير. ففي صيف عام 2014، اندلعت الحرب في غزة. ومع مسارعة وزير الخارجية الأمريكية جون كيري إلى العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، عرضت تركيا (و قطر) ومصر خططاً متنافسة للسلام. وقد شكا المسؤولون المصريون إلى نظرائهم الأمريكيين من أن تركيا و قطر تسعين عمداً إلى استخدام غزة لتقويض المصالح المصرية.

المحور الخامس / مستقبل العلاقات التركية - المصرية

لقد دخلت تركيا ومصر مرحلة الحوار الإستراتيجي وقد توفرت لديهما الرغبة المشتركة لإجراء تعديلات في التوازنات بالمنطقة. ولاريب أن مصر بما لديها من خبرات في القراءة والتحليل للمؤشرات والتغيرات الإقليمية يمكنها أن تسهم بدور أساسي وقوي مع تركيا في صناعة السلام بالمنطقة وتحقيق استقرارها ونهضتها مستقيدة من ارتباطات تركيا بالمنظمات الدولية.

تحتاج تركيا إلى مصر بقدر ما تحتاج مصر إلى تركيا؛ ومن ثم يصعب الحديث عن دور تنافسي على الدور الرعامي في المنطقة؛ فكلناهما دولتان قويتان ولهما عناصر قوة مختلفة ومتقدمة على مستويات عدة يمكن لها أن تتحقق لهما توازنًا في القوى يحول دون أن يطغى أيٌّ منها على دور الآخر ومكانته.

اولاً/ سيناريو التعاون والتطور بين البلدين .

تبنت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاًوثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسية هامة، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والأحواض البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلاً عن انتهاج سياسة تصدير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية²⁰.

وفي إطار تلك الرؤية فمن المرجح أن تتجه العلاقات التركية - المصرية نحو المصالحة وتطبيع خاصة بعد تراجع الرفض التركي للنظام القائم في مصر من المستوى المبدئي باعتباره غير منتخب إلى المستوى الإجرائي بتقديم اشتراطات معينة للمصالحة ان تثبتت النظم القائم

¹⁹ مصر وتركيا : حدود تغيير قواعد اللعبة ، مركز الاهرام للدراسات :

acpss.ahram.org.eg/News/5434.aspx

²⁰ د. سعيد الحاج ، الأفق المستقبلي للدور التركي في القضية الفلسطينية ، ورقة مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية - الإقليمية ، الواقع والآفاق ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ديسمبر 2017.

في مصر لأركانه – من زاوية الشرعية السياسية – إلى حد كبير والقبول الدولي الذي أصبح يحظى به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظامه السياسي ، ودعوته لعدة دول أوروبية وإلقاءه كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو ما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها تجاه مصر سيما ان العلاقات التجارية بين البلدين التي لا ترحب تركيا في خسارتها بل تزيد تدميرها خصوصاً الملاحة البحرية، وحاجة مصر لها في ظل الأزمات الاقتصادية ، والمهددات الإقليمية المشتركة التي تجمع البلدين، كالأزمة السورية وتنظيم داعش تضطرهما إلى مستوى من التعاون في عدة مجالات أهمها المستوى السياسي والأمني، حيث نجد أن كل من تركيا ومصر تمثلان حلاً إقليمياً مهماً لكل منهما على المستوى الأمني في المنطقة لمواجهة خطر الإرهاب مما يستدعي ضرورة التنسيق الأمني والاستخباراتي. فضلاً عن التعاون على المستويين الاقتصادي والثقافي²¹.

ثانياً/ سيناريو استمرار العلاقة.

إن تراجع تركيا سياستها تجاه العالم العربي انطلاقاً من انسداد سياستها تجاه الأزمة السورية والصدام مع الحدث المصري وتحدث تحولاً في هذه السياسة، ورغم أهمية مثل هذا الأمر للسياسة التركية ولمستقبل العلاقات التركية العربية وللأمن الإقليمي، فإنه لا مؤشرات حتى الآن توحى بحصول مثل هذا التحول أو التغيير، بل وينبغي الإشارة إلى صعوبة حصول مثل هذا الأمر نظراً لأن الذي أوصل العلاقة التركية مع الدول العربية إلى هذه النقطة من التوتر هو أردوغان نفسه، ومن يعرف شخصية أردوغان يجب أن يستبعد خيار التغيير بسبب طريقة تفكيره ومزاجه وتحويله الخلافات السياسية إلى الشخصية²².

ثالثاً / سيناريو التصعيد والتوتر

هو خيار المزيد من التوتر والتصعيد مع العالم العربي الذي بات يشهد تحولات على وقع عودة الدور المصري، وبروز التكثُّل المصري – الخليجي، وإقرار المطالب بالحل السياسي للأزمة السورية بعد فشل الرهان على جلب خيار التدخل العسكري الغربي - الأطلسي، وفي المحصلة فإن مثل هذا الخيار يضع العلاقات التركية – العربية من جديد باتجاه مرحلة جديدة من القطيعة لصالح العودة إلى خيار العضوية الأوروبية بقوة، أو حتى خيار الانفصال بقوة على روسيا العدو التاريخي، لطالما أن روسيا قررت مد خطوط أنابيب النفط عبر الأراضي التركية بدلاً من بلغاريا، وألغت مشروع الجنوب لتصدير النفط والغاز إلى أوروبا انطلاقاً من إيطاليا لتقوم تركيا بمثل هذا الدور وتستفيد من تخفيض روسيا سعر الغاز لها بنسبة 6% ووسط وعد بأن تصل هذه النسبة إلى 15% في الأعوام المقبلة، ولعل حجم المصالح الكبرى بين الجانبين وإمكانية إبدال الخلافات إزاء العديد من القضايا قد تفتح صفحة مفتوحة في العلاقات التركية – الروسية بما يجعل من موسكو مهبطاً آمناً لأنقرة في التراجع عن ركوب شجرة الربيع العربي ودعم

ملف العرب وتركيا ، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، 21

https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/the_arabs_and_turkey_present_challenges_and_future_prospects.aspx

²² المصدر نفسه.



حركات الإخوان المسلمين، وبما يترتب كل ذلك على تركيا إتباع سياسة جديدة تجاه الجوار الجغرافي.

والمرجح أن يكون خيار استمرار العلاقة على ماهي عليه خلال السنوات الخمس القادمة أو على مدى مايعرف بالمستقبل المنظور هو السيناريو الأكثر ترجيحاً ذلك ان معطيات العلاقة الحالية لا تشير الى وجود تحول او تطور سريع بين الدولتين نظراً لوجود العديد من المعطيات الداخلية والخارجية الخاصة بطرف العلاقة وبطبيعة انظمتها السياسية والتي تحول دون حدوث هكذا تقارب على مدى المستقبل المنظور.²³

الخاتمة

اندلعت ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وكانت البداية من تونس ثم مصر وامتدت إلى العديد من البلدان العربية، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً على النظام الإقليمي والعالمي وأعاد رسم العلاقات بين دول المنطقة. واعتبرت تركيا ثورات الربيع العربي فرصة كبيرة لتعزيز علاقات الأتراك مع الشعوب العربية في كافة المجالات كهدف استراتيجي للسياسة التركية الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، ولذلك اتخذت تركيا موافقاً إيجابية بشكل كبير من الثورات ودعمها ودعم شعوب المنطقة وحقها في بناء أنظمة تحقق طموحاتها وأمالها. هذه المواقف الإيجابية وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسى في عملية التغيير خصوصاً في سوريا، ولكن موجة الثورات المضادة وضعت تركيا في خط كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي تولدت نتيجة موجة الثورات المضادة، خصوصاً موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهده مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا.

الآن ان تركيا تبنت بعد ذلك رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على صياغة أولوياتها ضمن ثلاثة مجالات حيوية بالنسبة لتركيا ، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والمناطق البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلاً عن انتهاج سياسة تصدير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والتاريخية والجغرافية .

Abstract

The research deals with the Turkish-Egyptian relations after 2011, ie, after the revolution of January 2011 through research and analysis of the tracks of these relations and developments, and the focus on the overall internal and external variables governing those relations, whether related to the Turkish or Egyptian side and focus on what interests and objectives governing the parties to that relationship And the most important points of convergence and difference between the two sides in the light of developments and political developments, economic and security in the region. Hence, the research attempts to see the effect of these variables on the future of Turkish-Egyptian relations.

²³ د. سعيد الحاج ، الآفاق المستقبلية للدور التركي ، مصدر سبق ذكره .

العدد الخامس والاربعون

كانون الاول

2020
